

حقوق المرأة في ضوء مجموعة قوانين الكنائس الشرقية

الأب مارون نصر، روم^٥

ترانا اليوم، ورغم وعي شعوب العالم وحكوماته أهمية التضامن الدولي في مجال حقوق الإنسان وتكريس الفرد موضوعاً للتعاون الدولي، ورغم التقدم الحاصل في هذا المجال، بعيدين عن إعلان النصر في الميدان الإنساني، في حين يحتفل العالم بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١). ولتد أكد قداسة البابا يوحنا بولس الثاني احترام الكنيسة هذه الحقوق بعمق، وهي ينظره لا تجزأ، إذ قال: «إننا نكن احتراماً كبيراً لحقوق الإنسان».

هذه الحقوق «تجدر المحافظة عليها بكثير من العناية والانتباه»^(١).
إنها أيضاً روح المجمع الفاتيكاني الثاني، وهذا ما أكده قداسته بقوله: «إن مجموعة قوانين الكنائس الشرقية التي تظهر الآن إلى العلن يجب أن تُعدّ تكملة جديدة لتعليم المجمع الفاتيكاني الثاني، يتم بها أخيراً التنظيم القانوني للكنيسة جمعاء»^(٢).

(٥) قاضي، رئيس هيئة في المحكمة الاستاذية المارونية. أستاذ في كلية الحقوق، جامعة الحكمة، بيروت.

(١) خطاب قداسة البابا يوحنا بولس الثاني أمام محكمة الروتا الرومانية، في ١٧ شباط ١٩٧٩.

(٢) إعلان القوانين الجديدة، مقدمة مجموعة قوانين الكنائس الشرقية، منشورات المكتبة البولسية، الطبعة الأولى ١٩٩٣، ص ١٧.

فالكنييسة كملت دائمًا حقوق المؤمنين ورعتها. ألم يدع بولس الرسول الجماعة المسيحية الأولى إلى عيش الحق في المحبة (أفسس ٤/ ١٥) يثبتنا من أن «المحبة هي كمال الناموس»؟ (روما ١٣/ ١٠). أوليس هدف رسالة الكنييسة الأول والأخير خلاص النفوس؟^(٣). إن الشرع الشرقي الجديد يحرص على حقوق الإنسان الأساسية، والقانون ٥٩٥ بند ٢ يؤكد أن من حق الكنييسة ومن اختصاصها «دائمًا وفي كل مكان، إعلان المبادئ الأخلاقية، بما في ذلك مبادئ النظام الاجتماعي، والحكم في الأمور الإنسانية كافة، على قدر ما تقتضيه كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية أو خلاص النفوس». هذا الشرع يؤكد الكثير من حقوق المؤمنين المسيحيين (Christifideles)^(٤) وواجباتهم الأساسية: المساواة (ق ١١)، التبشير (ق ١٤-١٩)، إطلاع الرعاة على احتياجاتهم وآرائهم في الأمور المتعلقة بخير الكنييسة (ق ١٥ بند ٢)، أن يتلقوا بروح الشفاعة ما يعلنه رعاة الكنييسة (ق ١٥ بند ١)، الحق في أن ينالوا كلمة الله والأسرار (ق ١٦)، وكذلك ممارسة العبادة وفقًا لأحكام كنيستهم (ق ١٧)، حرية تأسيس جمعيات وإدارتها لأهداف خيرية أو تقوية (ق ١٨)، الحق في تربية مسيحية (ق ٢٠)، الحرية في البحث والتعبير عن رأيهم بحكمة (ق ٢١)، الحق في اختيار حالة حياتهم من دون إكراه (ق ٢٢)، الحق في عدم تعرض الآخرين لسمعتهم التحسنة وعدم انتيالك حترقهم وشؤونهم الخاصة (ق ٢٣)، وغيرها من الحقوق التي تحرص الكنييسة علينا أشد الحرص.

هذه الحقوق يصونها القانون، ويمكن المؤمن أن يدافع عنها في محكمة الكنييسة المختصة، وفقًا للشرع (ق ٢٤ بند ١). وتذكر القوانين

(٣) خلاص النفوس الذي يجب أن يشكل دوماً في الكنييسة المشريعة السامية، الحق القانوني اللاتيني، القانون ١٧٥٢.

(٤) المصطلح اللاتيني هنا يعني كل المسيحيين، إكليروسًا وعلمايين «Cleros ou clero»، وإن كانت بعض قوانين المجموعة تكلم على المؤمنين وكأنها تعيهم عن الرعاة... وهذا المصطلح يعني في مجموعة الكنييسة اللاتينية أعضاء هذه الكنييسة فقط، وليس كل المؤمنين المسيحيين.

الجديدة كذلك بواجبات المؤمنين في تلبية احتياجات الكنيسة وتعزيز العدالة الاجتماعية وإسعاد الفقراء (ق ٢٥)، كما توجب علينا لدى ممارسة حقوقهم أن يراعوا خير الكنيسة العام وحقوق الآخرين. كما تذكرهم الكنيسة بأن من اختصاصها ضبط ممارسة الحقوق الخاصة بمؤمنينا: «يرجع إلى السلطة الكنسية في سبيل الخير العام أن تضبط ممارسة ما للمؤمنين من حقوق تخصّصهم» (ق ٢٦ بند ٢).

إنّ الشرع الشرقي الجديد أوصى بهذه الحقوق (ق ٧-٢٦) وكذلك الشرع الغربي (١٩٨٣): (القوانين ٢٠٨-٢٢١). لهذا السبب كرّست مجموعة قوانين الكنائس الشرقية شرعة أساسية (ق ٧-٢٦) ترسم مساراً واضحاً لعلاقة المؤمنين بالمسيح وبعضهم ببعض ولما ليم وعليهم جميعاً من حقوق وواجبات، كما جاء في عنوان الباب الأول من هذه المجموعة. وهذا ما ظير بدقّة وعمق في القانون الحادي عشر وما يليه في هذا الباب، حيث ورد ما حرّفته: «تقوم بين جميع المؤمنين بتجديد ميلادهم في المسيح، مساواة حقيقة في الكرامة والعمل، يتعارفون بموجبها جميعاً، وكلّ بحسب حاله وميخته، على بناء جسد المسيح».

فلهؤلاء المؤمنين، رجالاً ونساءً، أطفالاً وشيوخاً، الذين ينظرون إلى الكنيسة محبّة خلاص لحلّ مشاكلهم بالإنصاف والمحبة، الحقّ في «أن يطالبوا على وجه مشروع بالحقوق التي تتمتعون بها في الكنيسة، وأن يدافعوا عنها في المحكمة الكنسية المختصة، وفقاً للشرع» (ق ٢٤ بند ١). ويضيف المشرع في البند الثاني من القانون عينه: «وكذلك من حقّ المؤمنين إذا استدعتهم السلطة المختصة إلى المحاكمة، أن يُحاكموا مع العمل بأحكام الشرع وتضييقاً بإنصاف» (Cum aequitate applicandis) كما ورد في النصّ اللاتيني الرسمي. وبهذا يصبح القانون الجديد أداة نظام وسلام، رباط وحدة ومشاركة، قانون محبة. نعم، إنّه قانون الروح» يقول البابا يوحنا بولس الثاني^(٥). فليس هو إذاً قانون مدني كبقية القوانين، إنّه

(٥) جريدة الرقيب الروماني *Osservatore Romano*، تاريخ ٩/١٢/١٩٨٣.

قانون شعب الله والوسيلة الفضلى بين أيدي الأساقفة رعاة المحبة، معلّمى الحقيقة وقضاة الإيمان.

أولاً- المبادئ العامة التي وضعتها لجنة صياغة القانون الشرقي الجديد

إنّ اللجنة انثى كُنّنت بوضع صيغة جديدة لقوانين الكنائس الشرقية، وضعت ما بسّته مبادئ عامة ترجيبيّة لإعادة صياغة قانون كنسي شرقي جديد، ونوقّشت هذه المبادئ وأقرّت في اللجنة ما بين ١٨-٢٣ آذار ١٩٧٤.

وبما يعود إلى دور العلمائين في الكنيسة، فقد جاء في المبادئ العامة، أنّ الترانين في هذا المجال يجب أن تنيل متأهيميا من «المساواة الحق» للمولودين بالعماد في الكنيسة. «مساواة حقيقيّة في الكرامة والعمل. بنا يتعاون جميعهم لبناء جسد المسيح». (نور الأمم، عدد ٣٢). وهذا يعني اشتراكهم الفعليّ في وظائف يسوع المسيح: «الكنسوتية، والبنوية، والملوكية» (نور الأمم، عدد ٣٤-٣٦).

فالكنيسة ترى أنّ للعلمائين دورًا كبيرًا يمكنهم القيام به، فبهم مدعوّون إلى حمل البشارة على مثال هؤلاء الرجال والنساء الذين عاونوا بولس الرسول في القيام ببشارة الإنجيل. وقد جاء في هذه المبادئ، أنّ القوانين الجديدة عليها أن تعطي الأسقف اللطان كلّه ليستطيع دعوة العلمائين إلى القيام بمهامهم في الكنيسة. وليذه القوانين أن تحفظ قدرًا كبيرًا من الحرّية، يحمي ويصون حقوق العلمائين في القيام بدورهم بعفوية في خدمة الكنيسة. وكذلك صيانة حقيهم في التعبير عن آرائهم: «بحقّ للعلمائين، كما لكلّ المسيحيين، أن ينالوا بغزارة من الرعاية المكرّسين الخيور التي تأتي من كنوز الكنيسة الروحية وخاصة عون كلمة الله والأسرار. وبحقّ لهم أن يفتحوا هؤلاء الرعاية بحاجاتهم وأمانهم، بكلّ الحرّية والثقة التي تليق بأبناء المسيح وإخوته، على قدر علمهم

وكفأاتهم ومراكزهم، بل من واجبيهم أن يدرو رأيهم في ما يتعلّق بخير الكنيسة. والأفضل أن يكون هذا إذا اقتضى الأمر، بواسطة المؤسسات التي وضعتها الكنيسة لهذه الغاية...» (تور الأمم، ٣٧) (٦).

ثانيًا - إكتساب الحقوق وتحمل الواجبات

إنه لمن الواضح أنّ الكائن البشري لا يتمتع بأيّ حقوق أو واجبات في الكنيسة ما لم يكن قد تمعد، وهذا ما نصّ عليه الشرع الكنسي الغربي الجديد بقوله:

«Par le baptême, un être humain est incorporé à l'Eglise du Christ et y est constitué comme personne avec les obligations et les droits qui sont propres aux chrétiens, autant qu'ils sont dans la communion de l'Eglise et pourvu qu'aucune sanction légitimement portée n'y fasse obstacle», (CIC, c. 96).

ليس لهذا القانون مقابل في الشرع الشرقي الجديد، وهو يحدّد كيفية إكتساب الحقوق وتحمل الواجبات لدى الأشخاص الطبيعيين (Personnes physiques)، أو الأفراد في الكنيسة كمؤمنين مسيحيين. وهذا الانخراط في جسم كنيسة المسيح يتحقّق:

١ - بنيل العماد المقدّس .

٢ - بالحقوق والواجبات التي يتطلّع إليها المؤمن، وهذه تتأثّر بعوامل كثيرة منها:

أ - وضع الشخص من حيث متطلباته الحيّاتية المختلفة: كالعمر، والحالة الزوجية أو الرهبانية. وكذلك بحسب وضعه العلماني أو الإكليريكي، وبحسب الإقامة والمكان، وغيرها من الأمور.

ب - الشركة مع الكنيسة: إنّ القوانين الكنسية البحتة لا تلزم المسيحيين غير الكاثوليك. وهذا ما أكّده الشرع الشرقي الجديد بقوله:

(٦) راجع: المجلّة القانونية. Nuntiz 1976, N° 3, p 15-16.

«القوانين الكنسية البهنة، تلزم المعتدين في الكنيسة الكاثوليكية أو المتمين إليها، ممن يتمتعون بما يكفي من الإدراك، وقد أتوا السابعة من العمر ما لم يستدرك الشرع غير ذلك صراحة». (ق ١٤٩٠ شرقي جديد، أوق ١١ غربي جديد).

ج - إنزال العقوبة: حرمان الشخص بعض حقوقه بسبب فرض بعض العقوبات عليه: مثلاً يذهب الشرع إلى فرض عقوبة على كل من يقدمون على تعمد أولادهم أو تربيتهم في ديانة غير كاثوليكية (ق ١٤٣٩ شرقي).

إن القانون ٩٦ غربي جديد وكذلك الشرع الشرقي الجديد، لا يفتيان حقوق غير المعتدين تجاه الكنيسة، كمثل حقهم في الادعاء على وجه شرعي أمامنا: «بوسع أي شخص، سواء أعمدًا كان أم غير معمد، أن يدعي في المحاكمة، وعلى المدعى عليه على وجه شرعي أن يجيب» (ق ١١٣٤ شرقي).

كما أنّ القوانين تعطي حقوقًا للموعوظين: ق ٩، ق ٥٨٧، ق ٨٧٥ شرقي جديد وق ١١٧٠ غربي، والذي ليس له مقابل في الشرع الشرقي الجديد.

أما التشريع الشرقي الجديد فيكتفي بما جاء في القانون ٨ التالي: «يشترك شركة كاملة مع الكنيسة الكاثوليكية في هذا العالم، المعتدون المرتبطون بالمسيح في بنية الكنيسة المنظورة، بوثاق الاعتراف بالإيمان والأسرار والحكم الكني».

ثالثًا - المساواة الحقيقية

إنّ الكنيسة تؤكّد من وجهة نظر لاهوتية وحقوقية، وجود المساواة الحقيقية بين مؤمنها. وهذا ما يبدو واضحًا على لسان المشرع إذ قال: «تقوم بين جميع المؤمنين، بناء على ولادتهم الثانية بالمسيح، مساواة حقيقية في الكرامة والعمل، بها يتعاون جميعهم لبناء جسد المسيح، كلّ بحسب وضعه ومهنته» (ق ١١ شرقي جديد). وهذا ما عبّرت عنه أيضًا

وثيقة المجمع الفاتيكاني الثاني نور الأمم دستور عقائدي في الكنيسة (٣٢-٢/٣) من أنه «ليس في المسيح ولا في الكنيسة أي تفاوت متأث عن الأصل أو الوطن أو الوضع الاجتماعي أو الجنس...» (راجع غلا ٢٨/٣ وكولسي ١١/٣)، بل تسود مساواة حقيقية في الكرامة والعمل بين كل المؤمنين... وهذا ما قاله بولس الرسول من أن شعب الله هو واحد «والرب واحد، والإيمان واحد، والمعمودية واحدة» (أفسس ٥/٤). هذه المساواة موجودة، إذ إن كرامة الأعضاء مشتركة بحكم تجديدهم بالمسيح، ومشاركة نعمة التبي، ومشاركة الدعوة للكمال، والخلاص واحد والرجاء واحد والمحبة غير متجزأة» (نور الأمم ٢/٣٢). لكن على صعيد الواقع «فإن كل لا يلكون في الكنيسة الطريق ذاته» ولكن لا بد أن «يشهد الجميع في هذا التنوع للوحدة العجيبة في جسد المسيح، فهذا التنوع عينه في النعم والخدم والأعمال يجمع أبناء الله في واحد» (نور الأمم ٣/٣٢) لأن «هذه الأمور جميعها يعملها الروح الواحد عينه» (١ كور ١١/١٢).

وفي هذا المجال قال القديس أوغسطينس: «إذا روعني ما أنا لكم، يعزني ما أنا معكم. أنا لكم الأسقف، ومعكم أنا مسيحي. ذلك اسم المهمة وهذا اسم النعمة. فذاك للتبليكة وهذا للخلاص»^(٧). ولكن من وجهة نظر علمية وعلى صعيد هيكلية الكنيسة التنظيمية، فكل المؤمنين ليسوا متساوين في الحقوق ولا في ممارسة هذه الحقوق ولا حيال الواجبات المترتبة عليهم. فالأمور تختلف تبعاً للجنس أو المرض أو الإدراك الكامل وغيره من الأمور التي سنأتي على ذكرها تباعاً.

١ - الجنس والمساواة: عندما نطرح الوضع الحقوقي للأشخاص الطبيعيين في الكنيسة الكاثوليكية لا بد أن نذكر، في ما يخص الحق القانوني، أن كل المؤمنين رجالاً ونساء يتمتعون بالمساواة

(٧) راجع: مار أوغسطينس، المرعظة ٣٤٠، القسم الأول، في آباء الكنيسة اللاتينية، مجلد ٢٨ عمود ١٤٨٣.

في الحقوق والواجبات. وهذا ما يؤكد الشرع الشرقي الجديد والغربي، كذلك وبخاصة القوانين ٧-٢٦ من الباب الأول من مجموعة قوانين الكنائس الشرقية، تحت عنوان: «المؤمنون»^(٨) وما ليهم جميعاً من حقوق وواجبات». هذا الباب يتكلم على «المؤمنين بالمسيح» وعلى «العلمانيين» بشكل عام، من دون ذكر أي تفاوت أو فروقات بين الرجال والنساء. فلا تمييز إذاً في ما يخص الجنس بين الرجال والنساء من وجبة الحق القانوني وخاصة في الباب الذي ذكرنا. فوضع الأشخاص الطبيعيين القانوني من حيث السبدأ (Théoriquement) في نظر الكنيسة هو نفسه بين النساء والرجال.

ولكن لكل قاعدة استثناء، وقد سجل المشرع الكنسي هذا الخروج على القاعدة في بعض المجالات، كما في الفصل الذي يتكلم في الزواج (ق ٨٠٠، ق ٨٠٦) أو في ما يعود إلى درجة الكينوت (ق ٧٥٤).

أ - ينص القانون ٧٥٤ على أنه: «بوسع الرجل المعمد من دون سواه أن يقبل الرسامة المقدسة على وجه صحيح». فهذا القانون يرخي بثلاله على كل ما يرتبط في هذه المجموعة بعلاقة بسر الكينوت. وبالتالي فالمرأة ليس باستطاعتها أن تمارس «سلطان الحكم» في الكنيسة، كما بين ذلك المشرع (ق ٩٧٩ بند ١)، وكذلك الرجل الذي لم ينل سر الكينوت المقدس. ولكن بوسع سائر المؤمنين، رجالاً ونساءً، وإن لم ينالوا هذا السلطان في الكنيسة، أن يشاركوا - وفقاً للشرع - في ممارسته (ق ٩٧٩ بند ٢). أما مفهوم «سلطان الحكم» فقد حدده المشرع في القانون ٩٨٥ شرقي جديد. وجاءت على ذكره الوثيقة المجمعية نور الأمم بتوليها: «... يمكن أن يدعى العلمانيون بطرق مختلفة إلى تعاون جد مباشر مع السلطة في رسالتها... زيادة على ذلك فإنهم يتحلون بمقدرات يمكن

(٨) لفظة «مؤمن» تعني في هذه المجموعة المتضمن إلى الكنيسة الكاثوليكية لا غير، ما لم يتبين من السياق أو النص غير ذلك (راجع مثلاً القانون ٣٥٢ البند ٢)، وهي تعريب اللفظة اللاتينية «Christifidelis» التي معناها الحرقي «المؤمن بالمسيح».

لللملة أن تستخدمها لبعض وظائف كنيسة تجب ممارستها لأغراض روحية» (٣/٣٣).

٢ - من يمنح سر الكهنوت؟

- المسيح هو الذي انتفى رسله وأشرككم في رسالته وسلطته. بعد أن جلس عن يمين الآب لم يترك يسوع قطيعه، بل حفظه بواسطة رسله وأقامهم عليه يحرسونه ويكملون عمله. فهو الذي أعطى بعضهم أن يكونوا رسلًا وآخرين أن يصبحوا رعاة (أفسس ٤/١١). وهو ما زال يتابع هذا العمل بواسطة الأساقفة.

هـ من يمكنه أن يتال هذا السر.

الرجل (Vir) المعمد من دون سواء كما جاء في القانون ٧٥٤. فالسيد المسيح انتقى رجالاً (Viri) لكي يؤمنوا مجموعة تلاميذه الاثني عشر (مر ٣/١٤-١٩).

والرسل فعلوا الشيء نفسه عندما انتخوا مساعديهم الذين خلتهم في مهامهم (١ طيمو ٣/١-١٣ و٢ طيمو ١/٦، طيطس ١/٥-٩). وهكذا مجموعة الأساقفة ومعهم الكهنة المنضوين إليهم بواسطة سر الكهنوت، يجددون ويواصلون على الدوام حتى مجيء المسيح جماعة الرسل الاثني عشر. فالكنيسة تعتبر نفسها ملزمة بهذا الانتقاء الذي أراده السيد المسيح، ولهذا فإن سيامة النساء أمر غير وارد في الكنيسة^(٩). ولكن هذا لا يعني مطلقاً أن الكتاب المقدس لم يتصف المرأة، وأن يسوع لم يعطها المقام المناسب. فالمعروف أن موقع المرأة في المسيحية نراه في موقف يسوع المسيح منها حسبما سجله الإنجيل المقدس. إن علاقة المسيح بالمرأة أظهرته ثائراً ضد كل الحواجز التي تفصل بين الإنسان والإنسان. إن النساء التقيت كساره ورفقة وراجيل ودبره وحنة ويهوديت وإستار قد

(٩) cf. *Catéchisme de l'Église Catholique*, Ed. Mame - Plon, 1992, p. 336-337, n°.

1575-1579.

حافظن على رجائهنّ حياءً متفدًا بخلص إسرائيل. أما وجه مريم فيبني هو الأملير والأنتى في تاريخ الخلاص: «قالت مريم: أنا أمة الربّ فليكن لي بحسب قولك» (لوقا ١/٣٨). هذا الكلام هو مدعاة فخر لنساء العالم كافة... إنه مجد لمريم أن تكون أمة الربّ وأم يسوع المخلص.

٣ - وإن عدنا قليلًا إلى التاريخ، نرى أنّ نساء، رئيسات أديار (Des abbeses)، قد مارسن سلطة حقيقيّة في الكنيسة، وذلك بموافقة الكرسي الرسولي.

فييناك رئيسات لأديار معصومة (Monastères exempts) في العصور الوسطى وفي عصر النهضة (Renaissance) مارسن سلطات مميّمة، كالتى تُمنح للكهنة أو للأساقفة على الرقعة التى تمتدّ عليها أديارهنّ. ومن هذه الأديار (Abbayes): Conversans (Italie), Las Huelgas de Burgos (Espagne), Quedlinburg Jouarre (Allemagne), Fontevault et Montivilliers (France).

نكتفي من هذه الأديار بذكر صلاحية الرئيسة «Abbesse» في الدير الشير (Las Huelgas de Burgos 1187-1874). هذا الدير الذى أُسس العام ١١٨٧ على اسم «Santa Maria La Real» لراحيات السيترسيان Cisterciennes قد نعم بالعظمة البابوية منذ السنة التالية لتأسيسه براءة من قداسة البابا إكلمنصوس الثالث ودام معنى من سلطة الأسقف حتى العام ١٨٧٤. كان هذا الدير يتقدّم على الأديار النسائية كافة في تلك البلاد، وكان يضمّ ستين قرية وكنيسة تحت سلطته المباشرة ويشرف على اثني عشر ديرًا.

وضمن نطاق هذا الدير كانت الرئيسة (Abbesse) تتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة جدًا منها: (١٠)

cf. John Morris, *Against Nature and God: The History of Women with clerical Ordination and the Jurisdiction of Bishops*. London, Mowbrays, 1973, XII +192 pages.

- تسمية الكنيّة في هذه الكنائس وقبول التناغم ومنحياً.
- تأسيس رعايا جديدة وكنائس جديدة.
- معاقبة الكنيّة البرائنة أو العلمائين الذين يرتكبون جرائم ومخالفات.
- تعيين قضاة كنسيين والرشق بالجزم، والإشراف على المحاكم الكنسيّة.
- الدعوة إلى عقد المجامع المحليّة.
- قبول الراحيات أو طردهن.
- إعطاء الأساقفة الإذن بممارسة صلاحياتهم الحبريّة، والكنيّة بإقامة القداديس في الكنائس.
- تعيين المعرّفين وإعطائهم السلطات للحلّ من الخطايا المخنوقة للأستنف

وغيرها من الصلاحيّات الواسعة.

وفي الختام: فإن كان جديد الشرع الجديد، هو إعطاء العلمائين الحقّ في المشاركة والتعاون المباشر مع السلطة في رسالتنا (ق ٩٧٩ بند ٢) خاصّة للنساء، فإنّ هذا الأمر ليس بجديد أو متحدث في تاريخ الكنيّة. فبمر هذا التاريخ محطات كثيرة تشهد على دور العلمائين ومشاركتهم وتعاونهم بطرق مختلفة مع الكنيّة.

ب - إنّ مجموعة قوانين الكنائس الشريّة التي تحرض بوضوح تامّ على إظهار المساواة في الحثوق والواجبات بين الرجل والمرأة (ق ١١-٢٦)، وبين جميع المؤمنين من دون استثناء حيث تقوم كما ذكرنا «مساواة

◦ هذه العصمة سقطت بالمرسوم الصادر عن البابا بيوس التاسع في تموز من العام ١٨٧٢ «Quae Diversa»، والذي أعلن نهاية كلّ سلطة أسقفية أو شبه أسقفية لأديار إسبانيا كلّها، ووضع هذا المرسوم حيّز التنفيذ في شباط ١٨٧٤.

حقيقتة في الكرامة والعمل) (ق ١١). وكذلك في مجال حقوق المعلمين وغيرها من مجالات الخدمة في الكنيسة (ق ٣٩٩-٤٠٩) حيث جاء بأنهم «يساركون في رسالة الكنيسة وهم في العالم، وليسوا مقامين في درجة مقدسة ولا متمين إلى الحالة الرهبانية» (ق ٣٩٩). وهؤلاء المعلمون هم: «أهل لأن تستمع إليهم السلطات الكنيسة كخبراء أو مستشارين، سواء أفرادًا كانوا أم أعضاء في مختلف المجالس أو اللقاءات الرعوية مثلًا والأبرشية والبطريركية» (ق ٤٠٨ بند ١).

• ولكن هذه المجموعة تبقى كما ذكرنا على فروقات مبرزة بين واجبات الرجل وحقوقه وتلك العائدة إلى المرأة، ويرغم سعيها إلى تقليص هذه الفروقات إلى أكبر قدر ممكن، فهي تبقى النساء من حيثيات كما ذكرنا من درجة الكهنوت (ق ٧٥٤). وبالتالي لا تستطيع النساء القيام بالمهام التي تنتج من هذه الدرجة (ق ٩٧٩) ولا الخدم التي تعود إلى هذه الدرجة، كسر التوبة: «يقوم بخدمة سر التوبة الكاهن لا غير» (ق ٧٢١ بند ١). ولا درجة الكردينالية (CIC, c351,1) التي تتطلب الحصول مسبقًا على درجة الكهنوت.

• وكذلك فالقانون ٢٥٣ بند ٢ ينص على أن: العلماني (رجلًا أو امرأة) لا يمكن أن يكون كاتبًا شرعيًا (Notaire) في قضايا الإكليروس، حيث ورد ما حرقته: «... وفي القضايا التي يمكن أن تتعرض فيها سمعة أحد الإكليروس للخطر، يجب أن يكون الكاتب الشرعي كاهنًا». تجدر الإشارة إلى أنه في القوانين التي ذكرنا، لا يقوم التمييز على أساس جنس الأشخاص المعنيين، بل على أساس الدرجة الكهنوتية.

ولا بد أن نلاحظ أن مجموعة قوانين الكنائس الشرقية، القانون ١٠٩٣، ويقابله في الشرع اللاتيني القانون ١٤٢٨ بند ١، تعطي القاضي أو رئيس المحكمة الجمعيّة الحق بتعيين منطوق للقيام بتحقيق الدعوى، ويمكن اختياره إما من بين قضاة المحكمة وإما من بين المؤمنين الذين يقبلهم الأسقف الأبرشي لتلك الوظيفة. وهذا من باب مشاركة المعلمين

من دون تمييز في الجنس (رجالاً أو نساء).

ولكن يُشترط أن يتحلّى هؤلاء بالفضيلة والعلم والأخلاق الحسنة: يستطيع الأسقف أن يتقبل لوظيفة مستنطق مؤمنين يُعيّزون بأخلاقهم الصالحة وفضائلهم وعلمهم» (ق ١٠٩٣ بند ٢). وفي مجال آخر جاء في القانون ١٠٨٧ البند ٢، أنّ البطريك بعد استشارة السينودس الدائم، أو المتروبوليت الذي يرأس كنيسة متروبوليتية مستقلة، وبعد استشارة الأسقفين الأبرشيين الأقدمين في الرسامة الأسقفية، يستطيع أن يسمح أيضاً بتعيين قضاة من سائر الميخانيين المؤمنين، وفي حال الضرورة يمكن أن يتخذ واحداً منهم لتأليف محكمة جمعية. وفي سائر الأحوال يرفع الأمر إلى الكرسي الرسولي».

وفي سياق إفصاح المجال للعلمانيين للمشاركة في حياة الكنيسة ورسالتها ومنها القضائية، ورد في القانون ١٠٨٩ شرقيّ جديد: «للقاضي التردّد أن يضمّ إليه في أية محاكمة معارفين من بين الميخانيين ذوي الحياة المختبرة ليكونا مستشارين لديه».

ج - ولكن يُستدلّ من القانون ٧٥٤ شرقيّ جديد المطابق للقانون ١٠٢٤ غربيّ جديد، أنّه على أساس جنس الأشخاص تُحدّد إمكانيّة منحهم سرّ الكهنوت. ومعلوم أيضاً أنّه: «إذا دعت إلى ذلك احتياجات الكنيسة أو فائدتها الحقيقية، ولم يكن نعمة خدام أقداس يمكن تكليف العلمانيين (رجالاً ونساء) ببعض وظائف خدام الأقداس وفقاً للقانون» (ق ٤٠٣ بند ٢).

هذه الإشارة في القانون (ق ٤٠٣ بند ٢) للعلمانيين (رجالاً ونساء) من دون تحديد، تطرح مسألة اشتراك المرأة في خدمة المذبح... فالحقّ القانونيّ لا يمنع المرأة من هذه الخدمة، ولكنّه يمنع عليها ترقّي الدرجات المقدّسة وصولاً إلى الكهنوت. فإذا كان القانون ٤٠٣ يفتح أمام كلّ علمانيّ - رجل وامرأة - باب الخدمة هذه ولو بطريقة مؤقتة، لكنّه يحدّد أنّ هذه الخدمة يجب أن تُمارس «وفقاً للقانون» (بند ٢). كما نذكر في هذا

المجال أن مجموعة قوانين الكنائس الشرقية وإن كانت كثيرًا ما تشير إلى مراسيم الكتب الطقسية، إلا أنها غالبًا لا تبت في الشؤون العنقسية، لذلك يجب العمل بهذه المراسيم بعناية ما لم تتعارض وقوانين هذه المجموعة؛ (ق ٣). ومثالاً على ذلك، فالتانون المرعيّ الإجراء حاليًا لا يمنع المؤمنين من توزيع التبران الأقدس، وبالتالي يمكن المرأة من ذلك كما يمكننا خدمة المذبح (ق ٧٠٩ بند ٢).

د - تظهر هذه التروقات أيضًا بين الجنسين، عندما نبحث في الزواج: فللعمر أحتت عند الرجل والمرأة لصحة الزواج. وقد نصّ التانون ٨٠٠ بأنه «لا يسع الرجل قبل إتمام السادسة عشرة من عمره، ولا المرأة قبل إتمام الرابعة عشرة من عمرها، الاحتفال بالزواج على وجه صحيح».

كما لا يزال التانون الغربيّ الحاليّ (ق ١٠٨٩) يقيم فرقًا في ما يعود إلى مانع الخطف. فقيام هذا المانع ما زال متصرًا على ذكر يخطف أنثى، كما في التانون ٦٤ من «نظام نسر الزواج» السابق للشرقين والعائد إلى العام ١٩٤٩. أما مجموعة قوانين الكنائس الشرقية فلم تعد تميّز بين رجل وامرأة في حالة الخطف (ق ٨٠٦)، «إن مانع الخطف يصحّ على الأنثى كما على الذكر».

المانع الكنسيّ هنا يتصد منه صيانة حرّية المتعاقدين ورضاحما الشخصيّ. فالتانون ٢٧ من مجمع خلقيدونيا (٤٥١) يفرض عقوبات صارمة على من يقدم على خطف، وكذلك حال القانون المبدئيّ، خاصّة في تلك الأيام، إذ كان الخطف يحصل بسبب عدم مراقبة الأهل على زواج ابنتهم، أو بسبب المهر المرتفع الذي كانت تطلبه الزوجة خاصّة في المجتمعات الجرمانية آنذاك.

هـ - الشرع الكنسيّ لا يميّز البتّة في حالة المرض (كقبول المتأولة أو الإعفاء من شريعة الصوم). ولا تميّز كذلك عند من ينقصهم الإدراك الكافي أو من لم يبلغوا بعد سنّ الرشد، كما لم يعد الشرع الجديد يميّز في

ما يخصّ العاهة الجسديّة التي كانت تحول دون الوصول إلى درجات الكينوت. ولم يثبت سوى حاجز واحد يتساوى به الرجل والمرأة، وهو مانع العجز الذي تحدّث عنه القانون ٨٠١ في بنده الأوّل من مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة، إذ قال: «العجز السابق والدائم عن المجامعة، سواء أمن طرف الرجل كان أم من طرف المرأة، مطلقًا كان أو نسبيًا، يظل بطبيعته الزواج».

و - أمّا في حالة خطر الموت فهناك بعض الاستثناءات التي يلحظها الشرع. كما هو الحال في المعموديّة مثلاً، ولكن من دون تمييز بين رجل وامرأة، ففي حالة الضرورة: «يجوز أن يقوم بخدمة المعموديّة... أيّ مزمّن آخر، والأب والأمّ أيضًا...» (ق ٦٧٧ بند ٢). وكذلك في حالة خطر الموت «بوسع الراغبين في زواج حقيقيّ أن يحتفلوا به على وجه صحيح وجائز أمام شهود فقط» (ق ٨٣٢ بند ١/١).

ز - من المفيد أن نذكر هنا أنّ المبادئ العامّة والأساسيّة التي اعتُمِدت في تجديد القوانين الحاضرة، والتي أُعلنت سنة ١٩٨٠ مقدّمة لمسوّدة الشرع الجديد، لَحَظت ضرورة وجود مساواة تامّة بين حقوق أعضاء المؤسسات الرهبانيّة الرجاليّة والنسائيّة وواجباتهم، وأكّدت رفض كلّ تمييز يمكن أن يحصل بدافع الجنس.

مبدأ المساواة هذا كَرّمه المجمع الفاتيكانيّ الثاني حقًا أساسيًا لكلّ مزمّن مسيحيّ، حيث نادى بكرامة الشخص البشريّ وحقوقه الأساسيّة (راجع نور الأمم LG: ٣٧. فرح ورجاء G.S: ٩، ٢٦، ٢٩ و٦٣). ولكن في ما يعود إلى قوانين «الحياة المكرّسة» لم تجد هذه المبادئ بعض الأحيان تطبيقًا علميًا لها، إن من حيث دور الأسقف في قبول النساء في الحالة الرهبانيّة، أو من حيث زيارة الأسقف المحليّ القانونيّة لأديار الراهبات (ق ٤١٤، ١، ٣)، أو من حيث ترأس الأسقف المجمع الانتخابيّ لانتخاب رئيسة عامّة (ق ٤٤٣ بند ١)، أو من حيث التشدّد في وضع الحصن الرهبانيّ عند الرهبات النسائيّة، وقد لحظ ذلك مرسوم

«المحبة الكاملة» (Perfectae Caritatis) انصار عن المجمع الفاتيكاني الثاني. حول تجديد الحياة الرهبانية، إذ قال: «ليست الحصن البابوي قائمًا عند المتوحّذات ذات الحياة التأملية المحضة... أما المتوحّذات الأخريات اللواتي انصرفن، بحكم قانونهن، إلى الأعمال الرسولية... فيجب أن يُحافظ على الحصن الذي تحدّه الرسوم» (c.16). خلاصة القول، إن المساواة تتطلب معرفة نسبية المرأة بمعنى، وإدراك شخصها المتغير شخص الرجل، وكذلك تطلعاتها وكنهاتنا ومهاراتنا. فالمساواة تقوم على الكرامة والثقة وتحمل المسؤولية، وليس أبدًا على المتغير المرشد (Uniformité) أو على الشابه والتماثل والانتظام الخارجي.

ح - إن القانون ٩١٤ شرقي جديد يلحظ هذه المساواة بين الرجل والمرأة: فالاعتراف بدور المرأة العنيم في العائلة، والمساواة بين الزوجين، شكلاً أساساً لهذا القانون الذي يتعلّق بالمسكن الزوجي، والذي ينصّ على أنه: «يجب أن يكون للزوجين مسكن أو شبه مسكن مشترك...»

في حين أنّ القانون السابق «في الطقوس الشرقية وفي الأشخاص للكنائس الشرقية» للعام ١٩٥٧ يأمر الزوجة بأن تحتفظ من باب الضرورة مسكن زوجها (ق ٢١ بند ١). وقد أضاف القانون ٩١٤ الشرقي الجديد: «ولسبب صوابي يستطيع كلّ واحد منهما أن يكون له مسكن أو شبه مسكن خاصّ به».

هذا التطور سجّله المجلة القانونية، (*Communications XII, 2, 1980*)، حيث جرى نقاش حارّ كان يعني منه المتخاورون إبعاد كلّ ما من شأنه، في النصّ القانوني، الإيحاء بأنّ الزوجة تابعة للزوج ومتعلّقة به (*Dépendante*)، وبالتالي إظهار المساواة بين الزوجين لقيام الحياة الزوجية.

ط - ويميّز الشرع الجديد الشرقي على أساس الانتماء إلى الكنيسة الكاثوليكية: فالابن بحسب ما جاء في القانون ٢٩ بند ١، الذي لم يبلغ

الرابعة عشرة من عمره بتمي بالمعمودية إلى كنيسة والده الكاثوليكي، وهذا تقليد عريق في القدم في الكنيسة. أما الجديد فهو قول القانون: «لكنه يتمي إلى الكنيسة المتمتعة بحكم ذاتي إليها تتمي إليها والدته، إذا كانت والدته وحدها كاثوليكية، أو إذا طلب ذلك كلا الوالدين متفقين...». «أما إذا كان الابن الذي لم يتم الرابعة عشرة من عمره من أم غير متزوجة، فيتمي إلى الكنيسة المتمتعة بحكم ذاتي التي تتمي إليها أمه» (بند ١/٢). وهكذا، فالكنيسة تحرص في هذه الحالات التي ذكرنا، حفاظًا على الانتماء إلى الكنيسة، على إلحاق الولد القاصر بكنيسة والدته الكاثوليكية. وفي السياق نفسه هذا تدعو القوانين المرأة إلى الانتقال إلى كنيسة زوجها المستتلة عند إقامة الزواج أو ما دام قائمًا، وعند انحلال الزواج فليبا أن تعود إلى كنيتها الأولى المتمتعة بحكم ذاتي: «للرأة أن تنتقل إلى كنيسة الزوج المستتلة عند إقامة الزواج أو ما دام قائمًا، ولكن إذا حُلَّ الزواج فتستطيع العودة إلى كنيتها الأولى المستتلة» (ق ٣٣).

رابعًا - الإرشاد الرسولي والمرأة

إنَّ الإرشاد الرسولي وجاء جديد للبنان لم يغفل عن تخصيص حيز كبير من اهتمامه بالمؤمنين العلمانيين ومن بينهم النساء، متوَّكِّمًا باحترام هوية كل مجموعة وكل فرد (عدد ٤٤) مثليًا على رغبة العلمانيين (رجالًا ونساءً) في الاشتراك الفعّال والمسؤول في الحياة الكنسية، في مختلف البنى والمجالس الرعوية، وقتًا لمؤتمراتهم (عدد ٤٥). ويشدّد السينودوس على دور الأسرة، معددًا الأخطار المحدقة بها، معتبرًا أنه انطلاقًا منها «بحالك النسيج الاجتماعي، وتتحقق تربية الشبية المسؤولة غدًا عن الأمة، ويستقل الإيمان المسيحي من جيل إلى جيل» (عدد ٤٦). إنها «الكنيسة الصغرى» وهي «مدرسة الحب وواحة السلام». إنها المرتكز الأساس للنظام الجديد «حضارة المحبة».

ويروح السينودوس يؤكد «أنَّ سرَّ الحب الذي يربط الرجل والمرأة يعكس الوحدة القائمة بين المسيح وكنيته». (أف ٣٢/٥). وهذا ما يتجلّى

بوضوح أبعثاً في تحديد الزواج المسيحي الذي ورد في مجموعة قوانين الكنائس الشرقية (ق ٧٧٦). فالعيلة المسيحية تفهمها الكنيسة وتعيشها في ضوء الكتاب المقدس والتقليد والقوانين المرعية الإجراء، وتتصرف تجاهها من وجهة إنسانية معيوشة، استعداداً وحياة ومشاركةً وحباً وصلياً.

إن فجر العيد الجديد أطلّ علينا بعائلة من الناصرة... هكذا أراد ابن الله المتأنس أن يولد في إطار عائلة بشرية، وينمو متقدماً أمام الله والناس بالحكمة والنعمة والقامة في مناخ عائلي وريع. عائلة بشرية صورة عن عائلته الثالوثية القدوس في السماء. وفي بدء بشارته الخلاصية شاء ابن الله أن تكون علامة ملكوته الجديد آية أولى في إطار عرس قانا الجليل، في جو عائلي مشبع بالفرح والغبطة (يوحنا ١/٢-١١). فأعطى العائلة البشرية قدسية جديدة ووضعها منطلقاً لبشارته الجديدة.

فالعائلة عند يسوع يكمن فيها كل سر الخلق الأول: جسد واحد وكيان واحد... لا يفرق بينهما إلا الموت... ثالث بيبي، صورة لله الثالث. بهذا كرس ابن الإنسان العائلة البشرية معيداً إليها بهاءها الأول وصفاءها الكلي ونكية البرارة الأولى وطعم التردس!

من هذا الجو الرفيع العابق بتقدير العيلة الثالوثية وإكرامها، انتقل الإرشاد إلى الإشادة بدور النساء، مطالباً بعناية خاصة بين «تكنل لين» مراعاة حقوقين في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية والوطنية (عدد ٥٠). وذلك انطلاقاً من «أن الكنيسة، في عقيدتها الأنثروبولوجية وتعليمها، تؤكد المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، وهي مساواة أساسها أن كل كائن بشري هو مخلوق على صورة الله. إن الكنيسة تنخر، كما هو معلوم، بأنها عظمت المرأة وحررتها، وأبرزت بوضوح، عبر القرون، وفي مختلف المجالات مساواتها بالرجل» (عدد ٥٠)^(١١).

(١١) المجمع الفاتيكاني الثاني، رسالة إلى النساء (١٩٦٥/١٢/٨) دستور رعوي - فرح ورجاء، الفقرة ٢٩.

ويرى الإرشاد الرسوليّ أنّه منذ التجسّد «وجد دور المرأة تعبيره الراجح في العذراء مريم»، مشدّدًا على «أنّ طاقة المرأة المعنويّة والروحيّة تتغلّ بشعورها بأنّ الله قد وكلّ إليها، بصفة نوعيّة، أمر الإنسان، الكائن البشريّ» (عدد ٥٠). وأعرب الإرشاد عن اغتباطه بأنّ يفسح للنساء مجالًا أوسع للعمل في مختلف البنى الكنسيّة، على سعيد الرعايا والأبرشيات والبيئات القائمة في البطريركيّات، ومنحهنّ قدرًا كبيرًا من المشاركة والمسؤوليّة في الحياة وفي القرارات الكنسيّة، وتوفير ما يحتاجن إليه في مجالات التنشئة. واعتبر الإرشاد أنّه «بوسعيّن أن يفمن بخدمات جلّي، بعناتين الشخصيّة المميّزة، وذلك في المجالات الروحيّة والفكريّة والتربويّة والاجتماعيّة والإداريّة.

خاتمة

إنّ مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة في الباب الأوّل منها، وهو بعنوان: «المؤمنون وما لهم جميعًا من حقوق وواجبات» وبالتحديد القانون ١١ منه، يؤكّد أنّ جميع المؤمنين «بناء على ولائتم الثانية بالمسيح» أي بناء على عمادهم في الكنيسة الكاثوليكيّة وتمتعهم بالشركة الكاملة فيها، تقوم بينهم «مساواة حقيقيّة في الكرامة والعمل، بها يتعارن جميعهم لبناء جسد المسيح كلّ بحسب وضعه وميّمته».

نجد هنا تعبيرًا قانونيًا متجانسًا عن هويّة الشخص في الكنيسة، الذي يتمتع بمجموعة حقوق وواجبات، على أساس العماد المقدّس. مبدأ المساواة الحقيقيّة هذه التي تسود جميع المؤمنين أكدها فضلًا عن القانون

٥ = يوحنا بولس الثاني، رسالة إلى النساء، الفقرة ٣ (١٩٩٥).

٥- وقد دعت الخطوط العريضة عدد ٤١، إلى عدم النظر «إلى المرأة في الكنيسة كمتمصر مكمل للرجل، بل علينا أن نلاحظ مزاياها الخاصّة وهي ضروريّة للكنيسة بمقدار ضرورة مزايا الرجل». وأشادت بها بصفتها مربّيّة الإيمان الأولى وأداة رئيسيّة لنقل تقليد الكنيسة الحيّ. وأكدت أنّ نوعيّة الإيمان المسيحيّ منوطه، إلى حدّ كبير، بنوعيّة الإيمان عند المرأة المؤمنة.

الحادي عشر شرقي جديد، المجمع الثانيكاني الثاني، نور الأمم - دستور
عنايدي في الكنيسة - (عدد ٣٢/٢-٣).

أما في ما يعود إلى المعمدين غير الكاثوليك، والذين هم غير
عمادهم الصحيح على شركة روحية غير كاملة بالكنيسة، فهؤلاء لبرا
منسوين قانوناً إلى الكنيسة الكاثوليكية، ولا تُلزمهم قوانينها الكنسية:
«التوانين الكنسية البحتة تُلزم المعمدين في الكنيسة الكاثوليكية أو المتمين
إليها...» (ق ١٤٩٠ شرقي جديد). إن القوانين هذه لا تعبر عن التزام
كنسي، ليتورجي أو أسرارتي وحسب... بل حقوقتي - وقانونتي يعطي
المؤمن شخصية قانونية - تضاف إلى ما له في الحقل المدني - مانحة إياه
حقوقاً وواجبات نوعية ومساواة حقيقية.

يبقى أن نردّد أخيراً مع قداسة البابا يوحنا بولس الثاني الذي أدرك
معاناة المرأة بعمقها، حين قال في أثناء زيارته سويسرا في حزيران من
العام ١٩٨٤: «لنا أن نسأل بصدق إن كانت المرأة اليوم قد أخذت في
الكنيسة والمجتمع مكانها الذي حدده لها الخالق والمخلص، وإن كانت
كرامتها وحقوقها قد حُفظت لها بطريقة مرضية».

«Nous avons à nous demander sérieusement si la femme a
aujourd'hui, dans l'Eglise et la société, la place prévue par le
Créateur et le Rédempteur, et si sa dignité et ses droits sont reconnus
de façon satisfaisante».